

العلاقات الخليجية- الهندية: شراكة تاريخية وفرص مستقبلية

أ.د. مفيد كاصد الزيدي *

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
ومحاولة الوصول الى استنتاجات واقعية عن هذه
العلاقات وماهي الفرص المستقبلية لها.

الكلمات المفتاحية: الهند- مجلس التعاون
الخليجي- العلاقات الخليجية -الهندية-العلاقات
الاسيوية-الخليجية.

أولاً: الهند القوة الصاعدة في النظام العالمي

١ - الجغرافيا والموقع الاستراتيجي

الهند، دولة كبرى في القارة الآسيوية، تهيمن
على منطقة جنوب آسيا، وتحيط بها دول خرجت
من رحمها هي، سريلانكا وبنغلادش ونيبال
وباكستان، وربما يضاف لها ميانمار أو (بورما).
والهند اليوم الدولة الأولى في العالم سبقت الصين
من ناحية السكان، وبلغ عدد سكانها ١٤٤٣
مليون نسمة في يوليو ٢٠٢٤، وهو ما يشكل
حوالي ١٧,٨٪ طبقاً لإحصاءات موقع السكان
اليوم (https: population day/com)، وهي
تمتلك السلاح النووي ولديها قوة بحرية مهمة

المقدمة:

تمثل الدراسات الآسيوية أهمية متزايدة في
عملية استقراء المجتمعات الإنسانية في التاريخ
المعاصر، وتنبؤ يومٍ بعد آخر الحاجة إلى
قراءة العلاقات العربية-الآسيوية التي تمتد
الى زمن بعيد منذ عدة قرون والتي تجمع بين
الشعوب العربية والآسيوية من جهة، والعلاقات
الخليجية- الهندية على وجه الخصوص من
جهة ثانية في جوانب الروابط الحضارية
والتاريخية والجغرافية، والتي ترافقت مع نمو
في المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية
والتجارية والامنية والثقافية والعلمية اليوم، في
ظل عالم تسوده المصالح المشتركة للدول بعيداً
عن مبررات السياسة ومواقف الدبلوماسية التي
تتقلب وفقاً لهذه المصالح العليا للدول في ظل
نظام عالمي يتشكل.

وعلى هذا الأساس يأتي هذا البحث لدراسة
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند
بروابطها التاريخية والحضارية، وأبعادها

وهي السوق الضخمة التي تعدّ فيها الهند واحدة من أكبر الأسواق الإستهلاكية في العالم، وهذا يجعلها مكاناً جذاباً للشركات الدولية التي تسعى لتوسيع عملياتها وزيادة حصتها في الأسواق الآسيوية، ومع النمو الاقتصادي الكبير التي تشهده الهند ومعدلات نمو مرتفعة في العقدين الأخيرين، وهذا النمو يعدّ محرّكاً رئيساً للتنافسية الآسيوية، حيث يجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويدفع الابتكار والتطوير الاقتصادي، فضلاً عن التأثير السياسي حيث تلعب الهند دوراً مهماً في الشؤون الإقليمية والدولية، وتحظى بتأثير كبير في منطقة آسيا وخارجها، ويعزز هذا التأثير مكانة الهند كلاعب رئيسي في التنافس الإقليمي، ولا يمكن تجاهل الثقافة والتنوع الإجتماعي والديمقراطي، حيث تتمتع الهند بثقافة غنية، ممّا يجعلها محطة جاذبة للسياحة والاستثمار الثقافي، ويعزز هذا الجانب دور الهند كمركز للتبادل الثقافي في آسيا. فإن موقع ومكانة الهند الاقتصادي والجغرافي والسياسي يجعلها لاعباً مهماً في التنافس الآسيوي، وتحتل موقعاً إستراتيجياً لموقعها بالقرب من الطرق التجارية المهمة، حيث تلعب دوراً حيويّاً في تحديد مسار المنطقة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي.

٢- السكان :

الهند من أكبر الدول في العالم من حيث عدد السكان، وكان عدد سكانها حوالي ٦٨٤ مليون نسمة عام ١٩٨١، وارتفع عام ٢٠٠١ إلى حوالي ١,٠٢٩,٩٩,١٠٠ نسمة؛ وشهدت نمواً سكانياً سريعاً وحلت محل الصين كأكبر دولة من حيث

في المحيط الهندي، وهي القوة السابعة في العالم من الناحية البحرية، وأثرت جغرافيا الهند في تاريخها وثقافتها وعلاقاتها التاريخية لاسيما مع الدول العربية ودول الخليج العربي (١).

تقع الهند في منطقة جنوب قارة آسيا، وهي الدولة التي تحتل الجزء الأكبر منها، وهي سابع أكبر الدول مساحة في العالم، حيث تغطي مساحة شاسعة تبلغ ٣,٢٨٧,٢٦٣ كلم مربع، وتنقسم جمهورية الهند إلى ثلاثة أقاليم رئيسية، هي جبال الهمالايا وتشكل أعلى جبال العالم حدودها الشمالية، وسهل جانجتيك، وشبه الجزيرة الهندية ٣. أما الموقع والحدود، فهي تحدها نيبال وسكّيم وبوتان من الشمال، وميانمار وبنغلادش وخليج البنغال من الشرق، والمحيط الهندي من الجنوب، وبحر العرب وباكستان من الغرب، ومن ثم فإن الهند تقع في مركز الوسط بين منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأقصى، ولذلك فهي ذات صلات قديمة وقوية مع كل منهما، فضلاً عن أن مياه المحيط الهندي تسهل عملية اتصال الهند بقارة أفريقيا (٢).

إن أهمية موقع الهند في التنافس الجيوستراتيجي الآسيوي، تتمثل في الموقع الجغرافي، فهي تقع في واجهة آسيا الجنوبية، ممّا يجعلها مركزاً للتجارة والتواصل بين شرق آسيا وغربها، وهذا يعزّز دورها كقوة اقتصادية وتجارية في المنطقة، وهي تحتل موقعاً إستراتيجياً واقتصادياً بارزاً في قارة آسيا، ممّا يجعلها لاعباً رئيساً في التنافس الإقليمي والدولي، وهناك عدة جوانب تبرز أهمية موقع الهند في التنافس الآسيوي،

تلك الدول كبيراً بما يكفي لإنتاج فائض من السلع التي احتاج لها بقية دول العالم، واليوم أصبحت الهند خامس أكبر اقتصاد في العالم، وتفتخر بالعديد من الصناعات التي تساهم في التنمية العالمية، ووفقاً لمجلس شركة ترويج صادرات الإلكترونيات وبرامج الكمبيوتر (ESC) الهندية، تعدّ الهند أكبر مصدرٍ للإلكترونيات والبرمجيات في العالم، ولا تزال الهند رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية، ويقول سانديب نارولا، رئيس مجلس إدارة الشركة: “إن قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند مدفوعاً بمواهبنا المحلية ذات المستوى العالمي والابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، يساعد في تعزيز نمو البلاد وجذب الاستثمارات الأجنبية. وفي مجال التعليم، أصبحت الهند خياراً شائعاً بشكل متزايد بين الطلاب الدوليين”، إذ أن الهند قوة كبيرة في مجالات البحث العلمي والابتكار، كما توسع قطاع الخدمات المصرفية والمالية فيها بسرعة كبيرة، ويكتسب القوة النامية بفضل الكم الهائل من الإصلاحات السياسية وتطور التكنولوجيا التي قامت بها الحكومة الهندية والجهات التنظيمية المختصة، وبات القطاع المصرفي أكثر رصانة وقادر على خدمة الاستثمار والمستثمرين في البلاد. وفي قطاع الطاقة، يبقى التزام الهند بالعمل المناخي متميزاً، وتمثل شركة KAdani Solar “أدني سولار”، وهي أول وأكبر شركة للطاقة الشمسية المتكاملة رأسياً في الهند، وأدى دفع الحكومة لمصادر الطاقة الخضراء إلى نمو قطاع تصنيع الطاقة الشمسية الذي يعد اليوم ثاني أكبر قطاع في العالم^(٥).

عدد السكان عالمياً، وبلغ عدد سكانها (١٤٤٣) مليون نسمة في يوليو ٢٠٢٤، وهو ما يشكل حوالي (١٧,٨٪) من إجمالي سكان العالم طبقاً لإحصاءات موقع السكان اليوم، لتنافس الصين على المرتبة الأولى كونها أكثر الدول اكتظاظاً بالسكان على الصعيد العالمي.^(٣)

ومن شأن تحول الهند إلى أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، أن يمنحها نفوذاً ودوراً سياسياً أكبر على الساحة الدولية، وفي شرق آسيا ولاسيما منطقة الإندو باسيفيك، وتصبح لها أهمية كبيرة لدى القوى الدولية، إذ من المتوقع أن تضم المنطقة ٧٥٪ من سكان العالم بحلول عام ٢٠٤٠، ومن المتوقع أن تترجم الهند قوتها الديمغرافية الجديدة إلى تأثير سياسي أكبر في المسرح العالمي، ولاسيما في المنظمات الدولية، ومن بينها مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، حيث تطالب منذ فترة بالحصول على العضوية الدائمة في المجلس، ومن شأن تحولها إلى أكبر دول العالم سكاناً أن يعزز من مساعيها وتعزيز مكانتها لدى الغرب، وربما هناك تنافس لها مع الصين على النفوذ والمكانة الجيوسياسية، وينظر إلى الهند على أنها حليف تقليدي للولايات المتحدة، فإن حلولها محل الصين الأكبر سكاناً يترتب عليها تداعيات جيوسراتيجية مهمة في إطار علاقتها مع الصين ومكانتها قوة أسيوية صاعدة لدى الغرب.^(٤)

٣- الاقتصاد النامي:

على مدار الخمسمائة عام الماضية، لم يحدث ظهور القوى العظمى إلا عندما كان عدد سكان

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عام ٢٠٢٢ إلى ٢٣٨٠ دولارًا، بعد أن كان ١٥٠٠ دولارًا عام ٢٠١٣، وتستهدف الهند أن تكون ضمن الدول صاحبة الدخل المرتفع عام ٢٠٤٧، وعلى الرغم من التحسن في متوسط دخل الفرد والاستمرار في تحقيق معدلات نمو عالية، فإن هناك تحديًا كبيرًا يواجه الهند يتمثل في سوء التغذية لدى نسبة كبيرة من السكان، مما يعزز من أهمية متطلبات العدالة في توزيع الثروة. وفي مجال الاستثمار، فإن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الهند لعام ٢٠١٣ بلغت ٢٨,١ مليار دولار، بينما كان عام ٢٠٢٢ ٤٩,٩ مليار دولار، بينما حققت أفضل تدفق للاستثمار الأجنبي في تاريخها بأكثر من ٦٤ مليار دولار خلال ٢٠٢٠ رغم الجائحة، وبلغ عجز التجارة لديها في السلع والخدمات عام ٢٠٢٢ حوالي ١٥٢ مليار دولار، وبلغت الواردات من السلع والخدمات ٩١١,٣ مليار دولار، بينما بلغت الصادرات ٧٥٩,٩ مليار دولار، وبذلك كان إجمالي تجارة السلع والخدمات بقيمة ١,٦٧ تريليون دولار.^(٧)

٤- التعليم والتكنولوجيا:

إن الهند من الدول النامية التي حققت طفرات مهمة في التعليم والتعليم العالي، وهو القطاع الثالث في أضخم تعليم عالمي في العالم بعد الولايات المتحدة والصين، وتمتاز بمؤسسات التفوق العلمي في العلوم والتكنولوجيا والطب وإدارة الأعمال والمعترف بها عالميًا والأفضل على مستوى آسيا، وكانت إصلاحات سياسة

وقد حققت الهند خلال السنوات الماضية أرقامًا إيجابية على الصعيد الاقتصادي، فإنها تطمح لتعزيز موقعها في مقدمة أكبر الاقتصادات على الصعيد العالمي، وهي تمتلك مقومات بشرية واقتصادية وعلمية لأن تصبح دولة كبرى من حيث عدد السكان العالي، ونمو اقتصادي على المستوى العالمي يصل أكثر من ٧,٧٪ عام ٢٠٢٣، مع تطوير قدراتها العسكرية وسعيها إلى الارتقاء بمصاف القوى العسكرية الكبرى، إذ بلغ حجم الانفاق العسكري لها ٦٦,٥ مليار دولار عام ٢٠١٨، ولها أكبر جيش من حيث عدد الأفراد على الصعيد العالمي بعد الصين وهو مليون و٤٥٠ الف شخص، وإشارة وزارة الدفاع ان ميزانيتها خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ارتفع إلى ٧٣ مليار دولار، ولدى الهند ١٣٠ إلى ١٤٠ رأسًا نوويًا حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام ٢٠١٨ وتعمل على توسيع أسلحة النووية وانظمة الاطلاق للرؤوس الحربية النووية في المستقبل.^(٨)

وتأتي الهند في المرتبة الخامسة بين دول مجموعة العشرين في الناتج المحلي الإجمالي وقيمتها ٣,٣٩ تريليونات دولار حسب بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٢، وشهد صعودًا على مدار العقد الأخير باستثناء عام ٢٠٢٠ الذي عرف أزمة جائحة كورونا كوفيد-١٩، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي للهند عام ٢٠٢٢ نسبة ٣,٣٧٪ من الناتج المحلي العالمي، ويظهر تقرير "رؤية عامة" الذي أصدره البنك الدولي لعام ٢٠٢٣، أن الهند استطاعت من خلال معدلات النمو المرتفعة أن تخفف من حدة الفقر بنسبة ٥٠٪، وارتفع

اعتبارًا من عام ٢٠٢٢. (٩)

٥- الديمقراطية والتعددية:

إن سمة الحضارة الهندية المميزة مثل بقية الحضارات القديمة، هي قدرتها على التمسك بالتقاليد، وفي الوقت نفسه استيعاب العوامل الخارجية والتحديات والخروج بمعادلة جديدة، وأن الهند قدّمت نموذجًا متميزًا لتطور التجربة الديمقراطية على الرغم من المشكلات الداخلية التي كانت ولا زالت تعاني منها؛ إلا أنها نجحت في بناء النظام الديمقراطي الذي يؤدي دورًا في مستقبل آسيا السياسي؛ فالهند تعلمت من خبرات الآخرين وتجاربهم وأصبحت أحد ركائز النظام الديمقراطي العالمي، وأن تقاليد الهند الديمقراطية، وتاريخ الكفاح الوطني لها، ونمو الوعي السياسي الشعبي، والممارسة الديمقراطية فيها، كل هذه العوامل تشكّل ركائز الديمقراطية الهندية اليوم. ومن جهة ثانية، فالصراع السياسي ميزة الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث للوصول إلى السلطة والمحافظة عليها، ومن بينها ظاهرة بروز الأحزاب السياسية فيها، والتي هي أجهزة صراع تتطلع إلى السلطة، وبالتالي لم تعد النظم السياسية في العالم الثالث اليوم تتشابه في شكلها وتنظيمها وممارستها، ومنها الهند التي هي تمثل النموذج المختلف عن بقية دول آسيا بهذا المجال. (١٠)

لقد شغل ناريندارا مودي منصب رئيس وزراء الهند، ورئيس وزراء ولاية غوجارات لمدة ١٣ عامًا، وقدّم نفسه بوصفه نصيرًا للفقراء ونموذجًا للشباب الهندي الطامح إلى تحسين أوضاعه

التعليم القائمة على استخدام المعرفة لصالح البشرية، حيث تسعى سياسة التعليم الوطنية الجديدة إلى تعزيز التعليم القائم على القيمة من خلال التنمية البيئية الشاملة للتعليم الشمولي، وتطوير المجتمع القائم على التعليم، والتعليم القائم على المعرفة أساسًا. (٨)

لم يكن بروز الهند واهتمامها بالتكنولوجيا والعالم الرقمي بالشيء المفاجئ، فقد كانت ومنذ ستينيات القرن العشرين أكبر تجمع للخبراء والمبرمجين في علم الكمبيوتر حتى وصل عدد العاملين مباشرة في قطاع صناعة البرمجيات والحاسبات في الهند عام ٢٠١٦ حوالي ٣,٧ ملايين عاملًا، وقدّرت العمالة غير المباشرة حوالي ١٠ ملايين عامل، كما أن صادرات الهند من البرمجيات بلغت ١٧٣ مليار دولار عام ٢٠١٦، وتسعى إلى أن تصل إلى ٣٥٠ مليار دولار عام ٢٠٢٥، والهند تسيطر أيضًا على سوق أعمال التكنولوجيا الخارجية، كما أن قطاع صناعة صادرات البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات شهد نموًا بلغ أكثر من ٤٥٪ من إجمالي صادرات قطاع الخدمات، وإن تفوق الهند على الصين باعتبارها الدولة الأكثر سكانًا في العالم، وقد يكون لها انعكاسات اقتصادية محتملة، حيث يعدّ قطاع الصناعة مهمًا للهند خاصة أن عدد من الشركات في العالم تتطلع إلى نقل الإنتاج بعيدًا عن الصين، وإن سلاسل التوريد للشركات العالمية في مجال التكنولوجيا والعالم الرقمي مثل، سامسونغ، أبل، أوبو، فيفو، شومي، لينفو، تنتقل اليوم جزئيًا إلى الهند، وتأمل أبل في تصنيع ٢٥٪ من هواتف آيفون في الهند، وارتفع من حوالي ٥٪ عن السابق وذلك

البرلمان، واختفت الفجوة بين نسبة مشاركة الذكور والإناث في الانتخابات، واعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣، كان هناك أكثر من ٩٤٥ مليون ناخب مسجل في الهند، وكان العاملين في مجال الانتخابات يبلغ عددهم ١١ مليون شخص، وفي انتخابات ٢٠٢٤ يتم الإدلاء بكل صوت إلكترونيًا عبر ١,٧٤ مليون آلة تصويت في أكثر من مليون مركز اقتراع في البلاد. (١٣)

وفي هذه الانتخابات، انتخب المشرعون في «التحالف الوطني الديمقراطي»، ناريندارا مودي ليكون رئيسًا للوزراء لولاية ثالثة متتالية، مع عودة أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان إلى حكومة ائتلافية، وتعدّ هذه المرة الأولى في ١٠ سنوات التي يحتاج فيها حزب «بهاراتيا جاناتا» إلى دعم من الأحزاب في الأقاليم لتشكيل الحكومة، إذ إن الحزب لم يحصل إلا على ٢٤٠ مقعدًا في البرلمان، وهو أقل بكثير من عدد المقاعد اللازمة لتشكيل الحكومة بمفرده وهي ٢٧٢ مقعدًا على الأقل، ويشكل «التحالف الوطني الديمقراطي» حاليًا ٢٩٣ مقعدًا في البرلمان المكوّن من ٥٤٣ مقعدًا، وفاز التحالف الوطني التنموي الهندي الشامل المعروف بـ «الإنديا» بقيادة حزب المؤتمر المنتمي للوسط، والذي يقوده راهول غاندي بأكثر من ٢٣٠ مقعدًا. (١٤)

ومن أبرز ملامح السياسة الخارجية الهندية في السنوات الأخيرة، هي اتباع سياسات واقعية مرنة من قبل رئيس الوزراء ناريندارا مودي، تقوم على تحقيق المصالح مع التحرر من القيود الأيديولوجية والتزامات التحالفات، ويرتبط ذلك

المعيشية، وهو يتمتع بحنكة سياسية وصورة السياسي العصامي الذي تحول من صبي فقير يساعد والده بائع الشاي إلى أحد أبرز القيادات الهندية شعبية، وبفضل سياسات القوميون الهندوس، أصبح يهيمن في عام ٢٠٢٤ ناريندارا مودي على المشهد السياسي في البلاد، وبعد أن قاد الحزب إلى تحقيق انتصارات في انتخابات ٢٠١٤ و ٢٠١٩، ثم الفوز للمرة الثالثة ٢٠٢٤، فهو يستمد شرعيته في التأكيد على الهوية الهندوسية. (١١)

وبشأن الديمقراطية في الهند، قال ناريندرا مودي في أبريل ٢٠٢٤، الهند هي أم الديمقراطية: «ليس لأن دستورنا ينص على ذلك، ولكن أيضا لأنها تجري في عروقنا»، وأن أكثر من ٩٧٠ مليون مواطن هندي سيمارسون حقهم الانتخابي في الانتخابات القادمة، وكانت الوعود التي رفعها تحت شعار: «معاً من أجل نمو الجميع، بثقة الجميع وجهود الجميع»، وأشاد بما حقّقه الاقتصاد الهندي من تطور مشيرًا إلى أن بلاده تقدمت من المركز الـ ١١ إلى المركز ٥ بين أكبر الاقتصادات في العالم، وتطمح إلى أن تصبح قريبًا ثالث أكبر اقتصاد عالمي. (١٢)

وكانت انتخابات مايو ٢٠٢٤ أكبر ممارسة ديمقراطية في الهند، وهي لديها أعلى الانتخابات في العالم، أنفقت في عام ٢٠١٩ الأحزاب والمرشحين ما يقدر حوالي ٨,٧ مليار دولار لجذب أكثر من ٩٠٠ مليون ناخب مؤهل، وفي عام ٢٠١٩، تقدم ٨٠٥٤ مرشحًا يمثلون ٦٧٣ حزبًا للانتخابات من أجل الحصول على عضوية

فيها الولايات المتحدة تهديداً مباشراً لمصالحها في الشرق الأوسط على العكس من الصين وروسيا، ولكن قد تشجع الولايات المتحدة الهند على القيام بدور فاعل في ضمان الأمن في المنطقة، وهي التي استثمرت على المستويين الدبلوماسي والعسكري في محاولة بناء علاقة مع الهند كصديق إستراتيجي إن لم تكن "كحليف"، وقد تسعى للاستفادة من هذه الوضع، وكذلك من موقف الهند كطرف محايد.

البعد السياسي:

يمكن بذلك فهم منطلقات الهند وأهدافها في الجانب السياسي، والعوامل التي تحرك سلوكها؛ سواء أكان حياً أو تدخلاً، وهذا يتمثل في سياستها في منطقة الخليج العربي، في تجسيد فكرة «الإقليمية العابرة»، وهي واضحة منذ عام ١٩٩١ بعد أزمة غزو الكويت والحرب على العراق؛ إذ تعدّ الهند مجلس التعاون الخليجي بمنزلة تجمع إقليمي مهم تحتاج إلى توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية معه.^(١٦)

ومن بين القوى العالمية الصاعدة، تشكل الهند القوة الأقرب جغرافياً إلى منطقة الخليج العربي، وترى أن منطقتي الخليج وجنوب آسيا حيويتان ومترابطتان إستراتيجياً لهذا عززت تركيزها عليهما، وأطلقت حكومة حزب «بهاراتيا جاناتا» برنامجاً عام ٢٠٠٣ لتحويل الهند إلى قوة عالمية خلال ٢٠ سنة، ويمتد نفوذها في أنحاء المحيط الهندي والخليج العربي وآسيا كلها، وقال مستشار الأمن القومي الهندي، أم. كاي. نارايانان عام ٢٠٠٥، إن «التركيز

بالرؤية القومية للحزب الحاكم، والتي تنطلق من رؤية للمصالح الهندية تركز على المكاسب المباشرة في العلاقات الخارجية، وتجنب تحمل تكلفة دون تحقيق عوائد، والتطلع لشغل مكانة «القوة المركزية» في جنوب آسيا، والتحول إلى قوة ضمن النظام العالمي الذي يتشكل أو الذي ربما سيكون في المستقبل متعدد الأقطاب، وكشفت الهند في مراجعة السياسة الخارجية عن تطلعات عالمية تتمثل في تنويع شركاء الهند، والانخراط في عملية إعادة هيكلة النظام الدولي، وعدم الاكتفاء بعلاقات التحالف مع الولايات المتحدة والدول الغربية، والتركيز على دور الهند كحلقة وصل بين المحيطين الهندي والهادي، ومركز عالمي للتجارة والتكنولوجيا والتنمية، وصعود للقوة الإستراتيجية الهندية والتسلح النووي وسط تفهم من قبل الولايات المتحدة كدولة نووية عسكرية، والسيطرة الهندية على الملاحة في المحيط الهندي الذي يعدّ خط الاقتصاد الصيني والآسيوي الشرقي، وسعي الهند لإحداث التوازن الإستراتيجي في ظل معادلة المصالح مع الولايات المتحدة، والتي سوف تدفعهما للحفاظ على علاقات تحالفية خوفاً من تهديد التمدد الإقليمي للصين في المحيط الهندي.^(١٥)

ثانياً: الأبعاد في العلاقات الخليجية- الهندية

وعلى هذا الأساس، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع شراكاتها، وهي لا تزال تعطي أولوية كبيرة للعلاقات مع الولايات المتحدة، وتتفرد الهند في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي كقوة صاعدة لا ترى

والتنافس الجيوسياسي بينهما على منطقة الخليج العربي .^(١٨)

وقد تطورت العلاقات السياسية للهند مع دول المجلس التعاون الخليجي على نحو ملحوظ منذ عودة حزب « الشعب » الهندي إلى السلطة بزعامة ناريندارا مودي في عام ٢٠١٤ ، حيث رفع مستوى العلاقات مع أغلب هذه الدول إلى مستوى « إستراتيجي » عبر عقد اتفاقيات عدة، وعلى الرغم من تركيز حكومته على الدبلوماسية الفعالة والانخراط النشط في الخارج، وعادت إلى مبدأ عدم الانحياز في التعامل مع العلاقات الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي ؛ نظرًا إلى عمق الترابط التاريخي، وبسبب حاجة الهند واقتصادها النامي إلى الاستثمارات وموارد الطاقة.^(١٩)

ولابد من ادراك حقيقة أن التشابك الاقتصادي للهند مع دول مجلس التعاون الخليجي أدى إلى إيلاء المصالح الاقتصادية الأولية على النزاعات ، نظرًا إلى حاجة الهند واقتصادها إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتلبية حاجاتها من الطاقة، حيث تعدّ دول مجلس التعاون الخليجي مصدرًا أساسًا لهما، كما يؤثر توزّع الجاليات الهندية في هذه الدول على سياسة الهند الحذرة للحفاظ على مصالحها الإجتماعية والاقتصادية ومصالحها القومية، بوصفها مصدرًا لنحو نصف التحويلات المالية الخارجية، وهي حوالي ٤٠ مليار دولار سنويًا، وتعمل الهند على تعزيز انخراطها وكسب النفوذ لديها، ويبدو ذلك في زيارات عدة قام بها ناريندارا مودي إلى دولة

الرئيسي في علاقاتنا الخارجية اليوم هو على ضمان الاستقرار والأمن في المنطقة التي تمتد من الخليج العربي إلى شرق آسيا، وأن منطقة الخليج وبحر العرب والدول المجاورة لهما على أنها حيوية لمصالح الهند الإستراتيجية التي تشمل تأمين مرور الوحدات البحرية عبر المضائق والممرات المائية لضمان التدفق الأمن لإمدادات الطاقة. وتقع دول مجلس التعاون الخليجي ، في أحد الأجزاء الأكثر إستراتيجية في المحيط الهندي، أي على حدود الممرات الملاحية التي تعبر فيها إمدادات الطاقة وغيرها من السلع بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا ، وقد زادت البحرية الهندية من زياراتها إلى موانئ الخليج، وأجرت مناورات مشتركة مع القوات البحرية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة.^(٢٠)

وتنتهج الهند في السياسة الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، سياسة توصف بأنها «استباقية» تقوم على المصالح الوطنية وتدفعها احتياجاتها المتزايدة فيما يتعلق بواردات الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، فضلًا عن طموحها لتحقيق مكانة بارزة على الصعيد العالمي، ويشكّل مجلس التعاون الخليجي أهمية جيوسياسية بالنسبة لإستراتيجية الهند بسبب قرب الجغرافي، ووفرة موارد الطاقة، والعوائد المالية الضخمة، وفيه أكبر الجاليات الهندية في العالم ؛ ومع ذلك فإن العديد من المتنافسين الإقليميين قد يشكّلون تحدياً حقيقياً لمصالح الهند في المنطقة مثل الصين وباكستان وإيران، وفي ظل سياسة الإحتواء الجديدة التي تنتهجها الهند والصين،

التزامات كبيرة على المدى الطويل من كلا الجانبين، ولا تحبذ الهند في علاقاتها الخارجية التدخل العسكري وأشارت إلى مواقفها حيال الأزمات في العراق وتونس وسورية وليبيا ومصر واليمن كأمثلة على التزام الهند بمبدأ عدم التدخل، وساعدت الهند على الحفاظ على علاقات طيبة مع جميع الدول، بما فيها السعودية وإيران، فضلاً عن الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي هذا الإطار ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن الهند تدعم السيادة والاستقرار وسلامة الأراضي وعدم التدخل في شؤون دول المنطقة مما يقرب الهند منها. (٢١)

ويمكن أن نتوصل الى أن العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه العموم، شهدت تطوراً ملحوظاً في العقد الأخير، بناءً على العديد من العوامل الإستراتيجية والاقتصادية، وأبرزها التعاون السياسي والأمني ومكافحة الإرهاب، حيث تعمل الهند ودول مجلس التعاون الخليجي معاً في مكافحة الإرهاب والتطرف، وهناك تبادل للمعلومات الاستخباراتية وتعاون أمني ودفاعي لتأمين المنطقة، فضلاً عن الأمن البحري، إذ يشتركان في الحفاظ على أمن الملاحة البحرية في الخليج والمحيط الهندي مما يعزز الاستقرار الإقليمي، مع تغليب كبير للتعاون التجاري وقضايا الطاقة والبيئة المتجددة، والاستثمارات، والتغير المناخي، وبحوث الفضاء والعالم الرقمي مع الهند، والتي تأتي بالتأكيد تجسيدا لتطور العلاقات السياسية بينهما والزيارات المتبادلة لقادة الطرفين من حين لآخر لترسيخ التفاهات والتنسيق في قضايا على

قطر والسعودية ودولة الإمارات لتعزيز العلاقات معها بشكل خاص، والاستفادة من «القوة الناعمة» للهند التي تتمتع بها في المنطقة؛ ولكن ربما تشعر الهند بأن هناك منافسة من قبل قوى أخرى هي روسيا والصين وباكستان، وقد تواجه صعوبة متزايدة في الحفاظ على حيادها واستقلاليتها الإستراتيجية. ومن جهة أخرى، يمنح الوضع الراهن دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً فرصة لتعزيز مصالحها مع بالهند، وتعمل على الاستفادة من العلاقات التجارية والاستثمارية القائمة معها لتحسين العلاقات السياسية والأمنية. ومن ثم فإن الهند تواجه فقراً في مجال الطاقة، وهي ثالث أكبر مستهلك لها في العالم، وتعدّ من أكثر الدول اعتماداً على موارد الطاقة من دول الشرق الأوسط لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي وهو الشريك التجاري الأبرز للهند، ويزداد حجم التجارة في مجال الطاقة معها، إذ سجّلت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الهند نمواً سنوياً بمعدل نسبته ٤٣٪ بين ٢٠٠٧-٢٠١٧، وهو النمو الأسرع بين جميع شركاء الدول الخليجية التجاريين. (٢٠)

أن أمن الطاقة في الهند مبني على علاقة سياسية جيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهناك دافعاً جديداً لصنّاع السياسات من أجل النظر إلى تلك العلاقات من منظور إستراتيجي، وليس من منظور تجاري بحت، فقد أصبحت «جيو سياسية الطاقة» جزءاً لا يتجزأ من السياسة الهندية، ونظراً لجهودها المبذولة لإقامة شراكات أقوى مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الاستثمارات المشتركة والمشاريع التي تتطلب

الصعيدين الآسيوي والدولي.

البعد الاقتصادي:

وفي ظل التحولات الدولية الجديدة والتحالفات المتغيرة، تولي الهند أهمية قصوى فيما يخص علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي لأسباب كثيرة، من أبرزها هي:

حجم التبادل التجاري بين الطرفين الخليجي والهندي والحاجة المتصاعدة لتطويره في المستقبل.

حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إلى الهند في مجال الأمن الغذائي، فالهند تعدّ من أهم الموردين للمواد الغذائية لهذه الدول، منها الحبوب والأرز واللحوم، فضلاً عن المنسوجات والمنتجات الغذائية والتوابل، والآلات وتكنولوجيا المعلومات والسلع الكهربائية .

تعدّ الهند من أهم المستوردين للنفط والغاز الطبيعي من دول المنطقة، وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي الثلثين من إجمالي احتياجات الهند من الطاقة، وتستورد الهند نحو ٣٩٪ من وارداتها النفطية من دولة قطر وللسعودية والكويت ودولة الإمارات، أي حوالي ١,٥ مليون برميل يومياً.

وجود العمالة الهندية الكبيرة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، ووصل تعدادها في عام ٢٠١٥ حوالي ٧,٢ ملايين نسمة، وازداد إلى حوالي ٩ ملايين نسمة، وبلغت تحويلاتهم لبلادهم حوالي ٨٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٣.

تعدّ الهند بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، قوة معادلة مهمة في التجاذبات الإقليمية والدولية الجديدة، خصوصاً بين القطبين الصيني والروسي من جهة، والأميركي والأوروبي من جهة أخرى.^(٢٢)

إن دول مجلس التعاون الخليجي هي شريك مهم للهند، وإجمالي تجارة الهند قد ارتفعت فيها قيمة التعاملات مع دول مجلس التعاون الخليجي من ٤٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لتصبح الشريك التجاري الأول للهند في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حيث بلغت التجارة البينية ٩١ مليار دولار، ثم في عام ٢٠٠٩-٢٠١٠، تراجعت دول المنطقة إلى المركز الثاني بمقدار ٧٤ مليار دولار، وبلغت قيمة الواردات من الهند في عام ٢٠١٥ حوالي ٤٦,٨ مليار دولار، وتستقبل دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ١٢٪ من الصادرات الهندية للخارج، وأرتفع حجم التبادل التجاري إلى حوالي ١٤٥ مليار دولار مطلع عام ٢٠٢٢.^(٢٣)

وفي هذا السياق من النمو في العلاقات الاقتصادية والتجارية وعُقدت الجولة الأولى لإجتماع كبار المسؤولين بين الهند ومجلس التعاون الخليجي، في ٢٠ مارس ٢٠٢٣ في الرياض، واتفق الجانبان على الانتهاء المبكر من اتفاقية التجارة الحرة بين الهند ومجلس التعاون لدول الخليجي في مجالات الطاقة المتجددة، الأمن الغذائي والصحة، قطاع تكنولوجيا المعلومات، ومكافحة الإرهاب.^(٢٥) شهدت قمة دول مجموعة العشرين التي عُقدت في ٩ سبتمبر ٢٠٢٣ في نيودلهي، الإعلان عن

(٢٧)

البعد الإجتماعي:

وهناك حقيقة مهمة، هي أن نصف عدد الهنود المغتربين حسب احصاءات الأمم المتحدة يقيمون في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقدر أعدادهم بين ٩-١٠ مليون نسمة، وهو أكبر تجمع للهنود خارج دولتهم، وأن عدداً من الهنود نشطوا في اقامة الجمعيات من خلال التسجيل القانوني في البلدان المضيفة، وهي على سبيل المثال «النادي الإجتماعي الهندي»، «معهد أداء الفنون» في البحرين، و«المركز الإجتماعي والثقافي الهندي»، و«الجالية الهندية - لجنة الرعاية» في الكويت، و«جمعية المهنيين الهنود»، و«البهارات بينكالاى ماندران» في دولة قطر، و«منتدى الأطباء الهنود» في السعودية، و«الجمعية الهندية للفنون الجميلة التاميلية» في دولة الإمارات. ويجلب النشاط الثقافي الهندي الديناميكية التي تشتد الحاجة إليها في المنطقة؛ ولا يزال الهنود يمثلون مجتمع المهاجرين المفضل بسبب ارتفاع جودة الخبرة الفنية والانضباط لديهم، وقدرتهم على التكيف بسهولة مع نمط الحياة الإجتماعي في الخليج، وسمعتهم بكونهم مسالمين ومتعاونين في دول الخليج، فضلاً عن أن الهند هي موطن ثاني أكبر المجتمعات المسلمة في العالم، وتحافظ على علاقاتها مع كافة دول المنطقة على الرغم من الاختلافات الدينية والايديولوجية. (٢٨)

الجدول رقم (١) أعداد الجاليات الهندية المقيمة في دول مجلس التعاون الخليجي حتى منتصف عام ٢٠٢٤ *

اتفاق لإنشاء مشروع "ممر اقتصادي جديد"، وهو يربط جنوب آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، وعلى هامش القمة وقع قادة كل من الولايات المتحدة، الهند، السعودية، دولة الإمارات، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، والاتحاد الأوروبي على مذكرة التفاهم الخاصة بهذا المشروع، وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إن المشروع "سيجعل التجارة بين الهند وأوروبا أسرع بنسبة ٤٠٪"، ويأتي هذا المشروع في إطار ما يعرف بأنه، الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار، التي أعلنها الرئيس جو بايدن خلال قمة مجموعة السبعة G٧ والتي عُقدت في ٢٦ يونيو ٢٠٢٢ في ألمانيا، وتهدف الشراكة إلى التعجيل بالاستثمارات في مشاريع البنية التحتية عالية الجودة، وتطوير الممرات الاقتصادية من آسيا إلى نصف الكرة الغربي. (٢٦)

ومن جهة أخرى، نظرة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد إلى الهند باعتبارها سوقاً ناشئة مهمة لصادراتهم من الطاقة، فضلاً عن فرص المشاريع المشتركة التي تتوافق مع إستراتيجية خليجية قائمة على تقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز الطبيعي، والتوجه إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة والقطاعات الرقمية والتكنولوجية، وتعتمد الهند في عام ٢٠٢٤ على الواردات لتلبية معظم احتياجاتها النفطية والغازية، حيث تستورد ٩٠٪ من احتياجاتها من النفط، وتوفر دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٦٠٪ من احتياجات الهند من النفط الخام، وتوفر السعودية وحدها حوالي ١٨٪، كما تعدّ قطر أكبر مورّد للغاز الطبيعي المسال إلى الهند.

تجديدها. أما على مستوى الهند، فقد أنشأت مكتب «حماية المهاجرين» الذي يتبع وزارة الخارجية، ويعمل على منح تأشيرة السفر، ويوجه الباحثين عن فرص عمل إلى وكلاء مسجلين، كما أنشأت «صندوق الرفاه الاجتماعي للمجتمع الهندي» في الدول التي يوجد بها أعداد كبيرة من العمالة الهندية مثل دول مجلس التعاون الخليجي.^(٢٩)

البعد الثقافي:

يعود التفاعل الثقافي في العلاقات بين دولة مجلس التعاون الخليجي والهند إلى فترات تاريخية قديمة أيضاً، وهناك مكتشفات أثرية وكتابات تاريخية تشير الى ذلك في مناطق الخليج المختلفة، حيث العملة المعدنية الهندية وهي الروبية والزخارف الهندية والمعادن والأباريق، ومثال في دولة قطر هناك مقتنيات هندية قديمة في منطقة رويضة، وأخرى في فريحة في الشمال، وفي الدوحة القديمة مثل العاج والأخشاب والسقوف والخزف ومدابس التمر.^(٣٠)

وفي العصر الحديث أسهم النشاط التجاري في نشر الوعي الثقافي بين سكان الخليج، إذ تعامل التجار الخليجين مع دول أخرى مثل الهند، وكانت بومباي أحد مصادر التجارة الرئيسية لهم، وأدت هذه العلاقات إلى بروز التبادل والتفاعل الثقافي، وأسهم في انتشار الأفكار واللغات واللهجات والمفردات اليومية والعادات والتقاليد، وما يتعلق بالعلوم والمعارف والمهن والحرف، الأمر الذي جعل الهند تحتل مكانة بارزة في موروثات الخليج الشعبية والثقافية لمدة طويلة.^(٣١)

وهناك عوامل ثقافية مشتركة ومتبادلة بين دول

ت	الدولة	العدد
١	دولة قطر	٧٦٠ ألف نسمة
٢	المملكة العربية السعودية	٢,٤٠٠ مليون نسمة
٣	دولة الإمارات العربية المتحدة	٣,٥٠٠ مليون نسمة
٤	دولة الكويت	١ مليون نسمة
٥	سلطنة عمان	٧٨٠ ألف نسمة
٦	مملكة البحرين	٣٣٥ ألف نسمة

المصدر: احصاءات وزارة الخارجية الهندية، نقلًا عن: الجزيرة، www.aljazeera.net؛ أيضا: "الشتات: رابط هام بين الهند ودول الخليج"، ٢٠٢٤-٠٢-١٢، <https://www.indianewsnetwork.com/diaspora-a-significant-link-between-india-and-gulf-countries>

وفي ضوء هذا النمط من العلاقات الاجتماعية، فإن العمالة الأجنبية تعد إحدى ركائز العلاقات الهندية-الخليجية، وفي تقديم حلول لارتفاع معدلات البطالة في الهند، وقد عمل الجانبان الخليجي والهندي على اتخاذ إجراءات تهدف إلى حماية العمالة الهندية، منها إبرام اتفاقات ومذكرات تفاهم بشأن العمالة، كما أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي تشريعات تسعى لتنظيم وجود العمالة الأجنبية وحمايتهم وضمان وجودهم بصورة شرعية، كما طبقت نظام العفو لإعطاء فرصة لمخالفات التأشيرة بالعودة للهند أو

على أسطوانات في بمباي منذ عقود طويلة. (٣٢)

الخاتمة:

استثمرت الهند في قطاع التكنولوجيا والابتكار، وفي البحث والتطوير والطاقة المتجددة، وأصبحت واحدة من المراكز الرئيسية للابتكار وتطوير البرمجيات والتكنولوجيا الحيوية والهندسة، فضلاً عن العامل الديموغرافي، إذ تمتلك الهند واحدة من أكبر أعداد السكان في العالم، وهو عامل يمكن أن يكون مصدر قوة اقتصادية وثقافية، كما تمتلك الهند سكاناً شباباً ممّا يعزز قوتها العملية والابتكارية. واستخدمت الهند الدبلوماسية الفعّالة في تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي، ولديها شراكات إستراتيجية مع العديد من الدول الكبرى، وبالتالي يمكن أن نتوصل إلى أن الهند تمتلك العديد من العوامل النبوية التي تدعمها كقوة صاعدة في النظام العالمي ومن المتوقع أن تلعب دوراً أكبر في المستقبل.

ولابد من الإشارة إلى أن الصلات التاريخية والحضارية التي تمتد إلى قرون طويلة في بين دول الخليج العربي والهند، وأن التبادل التجاري كونهم مراكز رئيسة للتجارة القديمة، وتبادلوا البضائع مثل اللؤلؤ والتوابل والمنسوجات والبخور والملابس وغيرها، وامتزجت اللغات والفنون والمعتقدات الدينية والعادات والتقاليد بين شعوب تلك المنطقة. في حين تأثرت الهند بالإسلام والمسلمين الذين سكنوا فيها، بينما أثرت الهند في أهل الخليج من خلال تبادل الثقافة والعادات والتقاليد، واستمر الأمر حتى الوقت الحاضر لتشمل التعاون الاقتصادي الواسع في مجالات مثل الطاقة والبنية التحتية والاستثمارات

الخليج والهند، كالأطعمة وإعداد المأكولات، والأزياء والملابس، والتوابل والعمارة والفنون والآداب. ففي مجال الاطعمة الهندية تأثر المطبخ الخليجي بالمطبخ الهندي المتنوع، سواء من جهة تنوع أطباقه، أو المواد المستخدمة في إعداد تلك الأطباق، فصارت الأطباق الهندية أطباقاً خليجية، وصارت التوابل الهندية والأرز البسمتي مواد رئيسة في الطبخ داخل المنازل الخليجية. أما في مجال الملابس والأزياء الشعبية، تأثرت ملابس الرجال والنساء في دول الخليج، سواء من ناحية الخام المستخدم، أو الألوان، أو النقوش بالفنون، والنقوش والألوان المستخدمة في الهند للتطريز والتفصيل، كما أن هذا التأثير شمل ملابس الرجال إلى حد ما، وظهور الملابس التي تعرف (الململ)، و(الصديري)، و(الوزار المليباري)، و(الكوفية المشجرة) ضمن أزياء الرجال في الخليج. وامتد التأثير الهندي إلى الأثاث والمفروشات، وقطع الديكور في البيوت والغرف والمجالس والديوانيات الخليجية أيضاً، ويمكن الإشارة إلى سرير النوم الهندي وفيه الأعمدة النحاسية رمانية الشكل، واللوحات الزجاجية ذات الرسومات الطاووسية، والمرابا الدائرية الصغيرة التي كان تزيّن بها غرفة العريس، والمساند المزينة بتطريزات ونقوش يدوية هندية، وكلها تجدها في بعض البيوت والمجالس الخليجية متأثرة بالفنون والأزياء الهندية. وفي صناعة الحلّي الذهبية والفضية أيضاً ظهر التأثير المتبادل بين المجتمعات الخليجية والهندية، وأصبح هناك تلاقح ثقافي. ووصل التأثير الهندي إلى الأشعار والأمثلة الشعبية وألعاب الأطفال وأناشيدهم وأغازهم، ومع الموسيقى والفنون الغنائية الخليجية التي تأثرت بالفنون الهندية، وتسجيل الأغاني الخليجية

على مجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والإجتماعية والثقافية، وتحافظ الهند على تفاعل حيوي مع دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون ومواجهة التحديات القائمة أو المستقبلية.

الهوامش:

١ سكوت هيبارد، السياسة الدينية والدول العلمانية، مصر والهند والولايات المتحدة، ترجمة الأمير سامح كريم، سلسلة عالم المعرفة (٤١٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، حزيران/ يونيو ٢٠١٤، ص ١٥٩-١٦١.

٢ صادق حسن السوداني، موجز تاريخ الهند المعاصر ١٩٤٧-٢٠٢٣، دار الكتاب للطباعة، بغداد، ٢٠٢٤، ص ١٧.

٣ «ساعة سكانية في بومباي تروي قصة الهند البلد الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم»، ٢٦/٠٦/٢٠٢٣، <https://arabic.euronews.com/٢٦/٠٦/٢٠٢٣/population-clock-tells-story-india-most-populous-country>

٤ عادل علي، «العائد الديمغرافي: فرص وقيود تجاوز الهند للصين كأكبر دول العالم سكاناً»، ٣٠ مايو، ٢٠٢٣، <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/D٨%٨٤%D٩%A٧%D٨%/٨٢٥٣/Item>

٥ المصدر نفسه.

٦ صدف محمد محمود، «شحنة التوازن هل يتجاوز البناء العسكري الهندي الهواجس الإقليمية»، تحولات استراتيجية الصعود

والتجارة.

أن التحديات التي تواجه الهند قد تؤثر بشكل مباشر على مستقبل العلاقات الهندية-الخليجية بعدة طرق، فإن الصعود القومي الهندي في عهد حكومة رئيس الوزراء الحالي ناريندارا مودي، قد ينعكس على مستقبل علاقات الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقد يؤدي أي تصاعد للتوترات الدينية أو الإجتماعية داخل البلاد، مما يمكن أن ينعكس على الأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة، وقد تكون هناك تأثير لها في التجارة والاستثمارات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي. هذا إلى جانب الهجرة والعمالة الوافدة الهندية، حيث يشكل العمال الهنود نسبة كبيرة من القوى العاملة التي تعمل في جميع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير وتعتمد عليهم في العديد من القطاعات، ويمكن أن يؤثر أي تغير في سياسات الهجرة أو ظروف العمل على العلاقات الثنائية بين الجانبين .

وتسعى الهند إلى تعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب والتطرف، وتلعب دورًا مهمًا في التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن أن مكانتها في الساحة العالمية تبرز في القوة الاقتصادية والتنمية كقوة ناشئة مما يزيد من تأثيرها ووزنها في الشؤون الدولية، ويمكن أن تتأثر العلاقات الثنائية الخليجية- الهندية بناءً على تطورات الأمن الإقليمي، حيث تسعى دول الخليج إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات التجارة ، الأمن مكافحة الارهاب ، أمن الطاقة ، الاستثمار ، التكنولوجيا والعالم الرقمي، فقد يزداد التوجه الخليجي نحو مزيد من التعاون مع الهند في هذه المجالات في المستقبل. ويمكن القول إن العلاقات الخليجية- الهندية تعتمد

D%/١٢/٤/٢٠٢٤/aljazeera.net/politics
-٨A%.AF%D٩%D٨%.٨٨%D٩%.٨٥%D٩

Milan Vaishnav and Caroline «١٢
٣٩ Mallory, A Guide to India's
٢٠٢٤ Elections», file:///C:/Users/
٢٠ % /الهند /L E N O V O /D e s k t o p
٢٠ % /٢٠ to % ٢٠ Guide % A /
٢٠ % /٢٠ Elections % ٢٠ % ٢٠ % ٢٤ % India's
٢٠ % /٢٠ Endowment % ٢٠ % Carnegie % -
٢٠ % Pea % ٢٠ % International % for

١٣ "إنتخاب مودي للمرة الثالثة على التوالي
لرئاسة وزراء الهند"، ٢٠٢٤/٦/٧،
https://www.aljazeera.net/news
% /٧/٦/٢٠٢٤ /www.aljazeera.net/news
-٨A%.AF%D٩%D٨%.٨٨%D٩%.٨٥%D٩

١٤ عبدالرحمن عبدالعال، "السياسة الخارجية
الهندية بين الحياد والمبادرة"، مجلة السياسة
الدولية، السنة ٥٨، العدد ٢٣٤، القاهرة، أكتوبر
٢٠٢٣، ص ٤٨

١٥ أحمد البرصان، "الهند وتوازن القوى الاقليمي
في جنوب اسيا والامن القومي العربي"، في: ندوة
العلاقات العربية-الاسيوية (نحو مستقبل مشرق)،
تحرير سامي عبدالله الخصاونة، (عمان: الجامعة
الاردنية، ٢٠٠٣)، ص ص ٢٠٩٦-٢٠٩٨.

١٦ كديرا بنياغودا، العلاقات بين الهند ودول مجلس
التعاون الخليجي: فرصة استراتجية لدلهي،
التقارب الاستراتيجي الخليجي-الهندي، دراسة
تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم
٢٠١٧، فبراير.

١٧ عماد قدورة، "الأهمية الجيوبولتيكية للخليج
في الإستراتيجية الهندية"، مجلة سياسات عربية،

الهندي، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد
٢١٧، القاهرة، يوليو ٢٠١٩، ص ١٣-١٧؛
أيضاً: محمد غروي، "نشاط عسكري ملحوظ
للهند في الانفاق والتسلح"، ١٩ فبراير ٢٠٢٤،
https://www.independentarabia.com/
% .B٣%D٨%/٥٥٠٣٧١/node

٧ عبد الحافظ الصاوي، "اقتصاد الهند نمو
متراكم وتحديات بارزة"، ٢٠٢٣/٩/٩،
https://www.aljazeera.net/
w w w . a l j a z e e r a . n e t /
D٨%/٩/٩/٢٠٢٣/ebusiness

-Oct٢, ٤. Weakly, Vol. xxx1, No
١٨-١٢. pp, ٨, ١٩٩٩.

٨ "الهند"، مصدر سبق ذكره.

٩ ستار جبار علاي، التجربة الهندية أكبر
ديمقراطية في العالم.. دراسة في النظام
السياسي، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع،
القاهرة، ٢٠١٧ ح أيضا أنظر: ستار جبار
علاي، التجارب الحزبية في آسيا - إيران، الهند،
باكستان، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية، الطبعة
الأولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢.

١٠ Lena Schipper, «Re-Shaping the
The, «nation», The World Ahead ٢٠٢٣
Economist, ٢٠٢٣, p. ٦٣.؛ أيضًا أنظر: زبير
أحمد، "ناريندرا مودي: سياسة رئيس الوزراء
الهندي المثيرة للجدل وصعوده إلى السلطة"
١٧ مارس/ آذار ٢٠٢٤،
https://www.bbc.com/arabic/articles/c٥١le١nvvIjo

١١ "مودي لنيوزويك: الهند أم
الديمقراطية والمسلمون يعيشون في
سعادة"، ٢٠٢٤/٤/١٢،
https://www.

والشرق الأوسط وأوروبا... وانعكاسات حرب
غزة عليه»، مجلة شؤون عربية، ٢٠٢٣، العدد
١٩٦، القاهرة، ديسمبر ١١، ٢٠٢٣،
file:///C:/Users/LENOVO/Desktop
الخليج/الممر. ٢٠٪ الاقتصادي. ٢٠٪ الجديد

٢٦ «التحليل: الممر الاقتصادي والهند
كقوة اقتصادية صاعدة ذات نفوذ متزايد في
الخليج»، فبراير ٢٠٢٤،
file:///C:/Users/LENOVO/Desktop
الخليج/الممر. ٢٠٪ الاقتصادي. ٢٠٪ الجديد
اتفاق. ٢٠٪ الهند.

٢٧ «الهند قلقة من تقويض «طوفان الأقصى»
لأحلام الممر التجاري مع الخليج وأوروبا»،
أكتوبر ٢٠٢٣،
file:///C:/Users/LENOVO/Desktop
الخليج/الممر. ٢٠٪ الاقتصادي. ٢٠٪ الجديد
خطة. ٢٠٪ الممر. ٢٠٪ التجاري. ٢٠٪ الهندي. ٢٠٪
مع. ٢٠٪ الخليج. ٢٠٪ أوروبا. ٢٠٪ في. ٢٠٪
خطر. ٢٠٪ بعد. ٢٠٪ طوفان. ٢٠٪ الأقص

٢٨ «الثبات: رابط هام بين الهند ودول الخليج»،
٢٠٢٤ - ٢٠٢٣ - ١٢،
https://www.indianewsnetwork.com/
diaspora-a-significant-20240212/ar-
link-between-india-and-gulf-
countries

٢٩ فردوس عبد الباقي، «العلاقات الهندية الخليجية
بين الفرص والتحديات»، ٢٠٢١/٠٣/٢٢،
/https://ecss.com.eg/14170

٣٠ معين صادق، «العلاقات الهندية-
القطرية من القرن الثامن عشر إلى أوائل
القرن العشرين»، ورقة قدمت أعمال
مؤتمر (العرب والهند: تحولات العلاقة مع قوة

الدوحة، مايو ٢٠٢٠، العدد ٤٤، ص ٢٠-٣٥.
١٨ عماد قدورة، «تقييم سياسة الهند أثناء
الأزمة الخليجية (٢٠١٧-٢٠٢١)»، مجلة
سياسات عربية، المجلد ١٠، العدد ٥٦، مايو/
أيار ٢٠٢٢، ص ٦٩-٨١.

١٩ المصدر نفسه، ص ٦٩-٨١.

٢٠ كديرا بثياغودا، مصدر سبق ذكره.

٢١ سوسن الشاعر، «الهند والخليج... مصالح
سياسية وعلاقات إنسانية»، الأحد - ٢٦ يونيو
٢٠٢٢، صحيفة الشرق الأوسط،
file:///C:/Users/LENOVO/Desktop
الخليج/الممر. ٢٠٪ الاقتصادي. ٢٠٪ الجديد
سياسية. ٢٠٪ علاقات. ٢٠٪ إنسانية. html

٢٢ «٣٧ مليار دولار تحويلات الهنود من دول
الخليج خلال ٢٠١٥»، ١٦ أبريل ٢٠١٦، صحيفة
القبس،
file:///C:/Users/LENOVO/Desktop
الخليج/الممر. ٢٠٪ الاقتصادي. ٢٠٪ الجديد
مليار. ٢٠٪ دولار.

٢٣ أنى اين بيورو، «اتفاق الهند ودول مجلس
التعاون الخليجي على الانتهاء المبكر من
اتفاقية التجارة الحرة»، March ٢١، ٢٠٢٣،
https://arabic.indianarrative.com/
-world

٢٤ «تعاون خليجي أمريكي هندي لإنشاء
شبكة تجارية ودفاعية»، الأحد ١٤ مايو ٢٠٢٣،
file:///C:/Users/LENOVO/Desktop
الخليج/الممر. ٢٠٪ الاقتصادي. ٢٠٪ الجديد
أمريكي.

٢٥ «الممر الاقتصادي الجديد بين الهند

geographical ties, which have been accompanied by growth in other political, economic, commercial, security, cultural, and scientific fields. Today, this is in a world dominated by the common interests of countries, far removed from the justifications of politics and diplomatic positions that fluctuate according to these higher interests of countries in the context of an emerging global order.

On this basis, the research comes to study the relations between the Gulf Cooperation Council countries and India, with their historical and cultural ties, internal and external challenges, and political, economic, social and cultural dimensions, and to attempt to reach realistic and objective conclusions about these relations and their future opportunities.

Keywords: India, Gulf Cooperation Council, Gulf-Indian relations, Asian-Gulf relations

المخلص

شهدت الدراسات الآسيوية في السنوات الأخيرة اهتماماً متنامياً ضمن حفل دراسة المجتمعات الإنسانية في التاريخ المعاصر، إذ بات من الضروري إعادة قراءة العلاقات العربية- الآسيوية التي تمتد جذورها لقرون طويلة. فهذه

ناشئة ومستقبلها)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٥-٦/٥/٢٠٢١،
<http://www.almodon.com/>
٥/٥/٢٠١٨/arabworld

٣١ مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨-١٩٧١، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥٨.

٣٢ مهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج الواقع والتحديات والفرص، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، ص ١١، ٢٠١٧-٢٠٢٠.

Gulf-India Relations

A Historic Partnership and Future Opportunities

Prof. Dr. Mufid Al-Zaidi

Center for Strategic and International Political Studies, University of Baghdad

Asian studies are becoming increasingly important in the process of studying human societies in contemporary history. The need to read Arab-Asian relations, which extend back several centuries and which unite the Arab and Asian peoples on the one hand, is crystallizing day after day.

Gulf-Indian relations, in particular, are rooted in cultural, historical, and

Asian studies are becoming increasingly important in the process of studying human societies in contemporary history. The need to read Arab-Asian relations, which extend back several centuries and which unite the Arab and Asian peoples on the one hand, is crystallizing day after day.

Gulf-Indian relations, in particular, are rooted in cultural, historical, and geographical ties, which have been accompanied by growth in other political, economic, commercial, security, cultural, and scientific fields. Today, this is in a world dominated by the common interests of countries, far removed from the justifications of politics and diplomatic positions that fluctuate according to these higher interests of countries in the context of an emerging global order.

On this basis, the research comes to study the relations between the Gulf Cooperation Council countries and India, with their historical and cultural ties, internal and external challenges, and political, economic, social and cultural dimensions, and to attempt to reach realistic and objective conclusions about these relations and their future opportunities.

العلاقات لا تقتصر على التفاعل بين الشعوب فحسب، بل تعكس أيضاً تشابكاً حضارياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً عميقاً أسهم في تشكيل ملامح الحاضر. وفي هذا السياق، تبرز العلاقات الخليجية-الهندية بوصفها نموذجاً متجذراً يقوم على أسس تاريخية وثقافية وجغرافية متينة، وقد شهدت تطوراً ملحوظاً في مجالات متعددة، منها السياسة والاقتصاد والتجارة والأمن، فضلاً عن التعاون الثقافي والعلمي.

ويأتي هذا التطور في ظل نظام دولي متغير تحكمه المصالح المشتركة للدول، متجاوزاً في كثير من الأحيان اعتبارات السياسة التقليدية والتقلبات الدبلوماسية. كما تعكس هذه العلاقات قدرة الطرفين على التكيف مع التحولات العالمية، واستثمار الفرص المتاحة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية. ومن هنا، تكتسب دراسة هذه العلاقات أهمية خاصة لفهم ديناميات التعاون الإقليمي والدولي.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والهند، من خلال استعراض جذورها التاريخية والثقافية، ومناقشة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، إضافة إلى دراسة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يسعى إلى تقديم قراءة مستقبلية تستند إلى معطيات واقعية، بما يسهم في استشراف آفاق هذه العلاقات وتحديد فرص تطويرها وتعزيزها في المرحلة المقبلة.

Gulf-India Relations

A Historic Partnership and Future Opportunities